الانتخابات الرئاسية
بين الواقع
وآراء السوريين

2021

info@maridevelopment.org

maridevelopment.org

Deir ez-Zor - syria

مـــــاري للتنمية
Mari Development

حول ماري :

منظمة ماري للتنمية(MDO) هي منظمة مجتمع مدني غير حكومية، غير ربحية مسجلة في مملكة كندا -شمال شرق سوريا - أربيل.
في عام 2018 ، اجتمعت مجموعة من الشباب الديناميكيين وذوي التفكير المماثل العاملين في قطاعات المجتمع المدني والتنمية، لتأسيس منظمة ماري من اجل معالجة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا في سوريا

تسعى ماري للتنمية لبناء مجتمع مستقر وعادل يسوده السلام واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
تعمل ماري للتنمية ومن خلال فريقها المتمرس في بيئة النزاعات المسلحة من أجل تعزيز دور المجتمع المدني للوصول إلى مجتمعات متماسكة تسود فيها العدالة والمساواة.

مجالات العمل :
تمكين النساء والشباب و ذوي الاحتياجات الخاصة، تعزيز الديمقراطية، بناء السلام وحل النزاعات، حقوق الإنسان، الدعم النفسي والاجتماعي، الحوكمة، الحماية، قطاع المياه، دعم القطاع الزراعي، سبل العيش.

للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلية يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة ماري للتنمية
http://www.maridevelopment.org/

كما يمكن متابعة أنشطة ماري عبر الفيسبوك:
https://www.facebook.com/maridevelopment2018

الانتخابات الرئاسية بين الواقع وآراء السوريين

المحتويات:

الملخص التنفيذي 4

النتائج 6
أولاً- فيما يتعلق بموقف السوريين من الانتخابات 6
ثانياً- فيما يتعلق بشرعية الانتخابات 6
ثالثاً- فيما يتعلق بموقف السوريين من مرشحي الرئاسة 7
رابعاً- فيما يتعلق بأثر الانتخابات على مسار الحل في سوريا 7

التوصيات 8
المنهجية 8
أولاً- أهداف الدراسة 8
ثانياً- نطاق الدراسة 8
ثالثاً- مصادر البيانات 9
رابعاً- عينة الدراسة 9
خامساً- صعوبات وتحديات 11

أولاً- موقف السوريين من الانتخابات 12

ثانياً- شرعية الانتخابات 17

ثالثاً- موقف المواطنين من مرشحي الرئاسة 21

رابعاً- أثر الانتخابات على مسار الحل في سوريا 25

الملخص التنفيذي:

قبل اندلاع الثورة السورية كان تجديد مدة الولاية الرئاسية لرأس النظام السوري بشار الأسد ومن قبله الأسد الأب يتم عبر إجراء استفتاء شعبي يجري وفقاً لأحكام الدستور السوري الدائم لعام 1973، والذي لم يكن يضع حداً لعدد الولايات الرئاسية التي يمكن للرئيس الترشح لها، وكما هو الحال في مختلف الأنظمة الدكتاتورية كان من المؤكد أن نتائج الاستفتاء ستعلن موافقة الشعب السوري على تجديد مدة الولاية الرئاسية.

في شهر أذار من عام 2011 انطلقت أولى الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي في سوريا والمنادية بالحرية والكرامة، وقد اعتمد النظام السوري الحل الأمني في مواجهة تلك الاحتجاجات مع إجرائه بعض الإصلاحات الشكلية، إذ تم في عام 2012 اعتماد دستور جديد للبلاد نص على التعددية الحزبية وحدد عدد ولايات رئيس الجمهورية بولايتين فقط، وفي الواقع لم تفلح محاولات النظام تلك في إخماد مطالب السوريين، بل إن العنف المفرط الذي استخدمه النظام وما ارتكبه من انتهاكات بحق السوريين دفعهم لحمل السلاح، وهو ما أدى لتحول الوضع في سوريا لنزاع مسلح، وازدادت وتيرة العمليات العسكرية والمواجهات بين النظام والجماعات المسلحة المناهضة له، واستخدم النظام مختلف أنواع الأسلحة بما في ذلك سلاح الطيران مستهدفاً جميع المناطق الخارجة عن سيطرته، وفي الواقع فقد كان المدنيون هم الأكثر تضرراً من النزاع، إذ ارتفعت بشكل كبير أعداد القتلى والجرحى، إلى جانب الدمار الهائل الذي لحق بالمدن والبلدات، وهو ما أجبر ملايين السوريين على ترك مناطقهم الأصلية والنزوح إلى مناطق أكثر أماناً داخل سوريا أو اللجوء خارجها.

أمام حجم الكارثة الإنسانية في سوريا قام المجتمع الدولي منذ السنوات الأولى من عمر الثورة بالتدخل في النزاع سعياً لإيجاد مخرج سياسي ينهي حالة الاقتتال الدائرة في البلاد، ففي عام 2012 صدر بيان جنيف 1 والذي أدان تصاعد العمليات العسكرية والتدمير وانتهاك حقوق الإنسان، وأوصى بوقف العنف المسلح وتكثيف وتيرة الإفراج عن المعتقلين تعسفياً بمن فيهم المعتقلون بسبب قيامهم بنشاطات سياسية سلمية، ودعا إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية وإعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية في سوريا.

من جانبه أصدر مجلس الأمن في عام 2015 القرار رقم 2254 والذي يعتبر المرجع الرئيسي للحل السياسي في سوريا، وقد أكد القرار على أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد، وطالب بوقف الهجمات على المدنيين، وأعرب عن دعمه لبدء عملية سياسية في سوريا تيسرها الأمم المتحدة وتقيم حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولاً زمنياً لصياغة دستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة عملاً بالدستور الجديد، وتحت إشراف الأمم المتحدة في بيئة آمنة ومحايدة تشمل جميع السوريين بمن فيهم السوريين الذين يعيشون في دول المهجر.

وعملاً بالقرار 2254 تم تشكيل لجنة دستورية لصياغة دستور جديد للبلاد، إلا أن أعمال تلك اللجنة لم تحدد بجدول زمني وهو ما سمح للنظام السوري بالمماطلة وتعطيل أعمالها سعياً منه لعرقلة اعتماد الدستور الجديد قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، كما قام النظام في عام 2014 بإصدار قانون الانتخابات العامة رقم 5 والذي حال دون قدرة السوريين ممن غادروا سوريا بطريقة غير شرعية على المشاركة في الانتخابات، هذا وقد أعلن النظام مؤخراً عن نيته إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر أيار من عام 2021 والتي سيتم تنظيمها وفق الدستور السوري لعام 2012.

ونظراً لأهمية الانتخابات الرئاسية وما لها من تأثير على مستقل سوريا والسوريين، فقد قمنا بإجراء الدراسة الحالية خلال شهر نيسان والنصف الأول من أيار من عام 2021، وهي تهدف لاستطلاع آراء المواطنين السوريين في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في محافظة دير الزور حول الانتخابات ومدى شرعيتها، وما إذا كانوا يؤيدون إجراءها في ظل الظروف الحالية التي تعيشها سوريا، وتحديد أثر تلك الانتخابات على واقع الحل في سوريا من وجهة نظرهم.

وقد تم خلال الدراسة إجراء 152 مقابلة فردية مع الذكور والإناث المقيمين ضمن أرياف دير الزور الشرقية والغربية والشمالية، واستخدم في المقابلات استبيان أفراد يضم أسئلة مغلقة، وقد تم اعتماد العينة العشوائية البسيطة في اختيار المشاركين، كما تم إجراء خمس مقابلات مع خبراء من السياسيين والحقوقيين من المهتمين بالشأن العام في سوريا.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج كان من أبرزها رفض ما يزيد عن ثلثي المشاركين في الدراسة لإجراء الانتخابات الرئاسية وفق المعطيات الحالية، إذ أن الانتخابات من وجهة نظر غالبية الرافضين لإجرائها ستكون شكلية وأن نتائجها محسومة مسبقاً، يضاف إلى ذلك ضرورة العمل قبل إجرائها على حل ملف المعتقلين، وتهيئة البيئة الأمنة لعودة اللاجئين والنازحين لمناطقهم الأصلية، وصياغة دستور جديد لسوريا وتشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى إدارة البلاد، كما أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المشاركين لن يقوموا بالمشاركة في الانتخابات بسبب عدم إيمانهم بنزاهتها بالدرجة الأولى.

أيضاً فإن الغالبية العظمى يرون بأن الانتخابات الرئاسية المقبلة غير شرعية، ويعتقد حوالي ثلاثة أرباعهم أن العديد من الدول لن تقوم بالاعتراف بنتائجها، كما أشار الخبراء أيضاً إلى أن الانتخابات تخالف القرارات الدولية وفي مقدمتها القرار رقم 2254، هذا وقد أورد كل من الخبراء والمشاركين جملة من النتائج التي قد تترتب من وجهة نظرهم على عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات، وهي تتمثل بتجميد عضوية سوريا في الهيئات الدولية وإغلاق البعثات الدبلوماسية للنظام السوري في الدول التي سترفض نتائج الانتخابات، وعدم الاعتراف بالوثائق الرسمية التي ستصدر عن النظام بعد الانتخابات، وتشديد العقوبات المفروضة عليه.

من جانب آخر فقد أظهرت نتائج الدراسة رفض الغالبية العظمى من المشاركين لترشح بشار الأسد للانتخابات كونه المسؤول من وجهة نظرهم عن النزاع في سوريا، كما أنهم يرون إلى جانب الخبراء أن إجراء الانتخابات الرئاسية سينعكس سلباً على مسار الحل السياسي في سوريا، وسيؤدي لزيادة حدة النزاع وتدهور الاقتصاد السوري، وهو ما سنعكس سلباً على السوريين ويؤدي لحدوث موجات جديدة من النزوح واللجوء.

أمام ما سبق توصي الدراسة بضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على النظام السوري وداعميه لتأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية، والعمل قبل ذلك على حل ملف المعتقلين وتسهيل عمل اللجنة الدستورية لصياغة دستور جديد للبلاد يتم إجراء الانتخابات وفقاً لأحكامه، وتهيئة البيئة الآمنة لعودة المهجرين لمناطقهم الأصلية، والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات على أن يتم ذلك تحت رعاية وإشراف الأمم المتحدة.

النتائج:

أولاً- فيما يتعلق بموقف السوريين من الانتخابات:

1- ما يزيد عن ثلثي المشاركين في الدراسة يرفضون إجراء الانتخابات الرئاسية في ظل الظروف الحالية، في حين أعلن 16% منهم حيادهم تجاه الموضوع، أما نسبة من قالوا بأنهم يؤيدون إجراء الانتخابات أو يؤيدونه بشدة فقد بلغت 6% و8% على التوالي في حين رفض 3% الإجابة.

2- يرجع السبب الرئيسي في رفض المشاركين لإجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي لكونهم يرون أنها ستكون شكلية وبأن نتائجها ستكون محسومة مسبقاً، وهو ما أكده الخبراء أيضا.

3- نسبة مرتفعة من المشاركين في الدراسة إلى جانب الخبراء قالوا بضرورة العمل على معالجة العديد من القضايا قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، كحل ملف المعتقلين، وتهيئة البيئة الآمنة لعودة اللاجئين والنازحين لمناطقهم الأصلية، وصياغة دستور جديد، وتشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى إدارة البلاد.

4- يرجع المشاركون ممن يؤيدون إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي ذلك بالدرجة الأولى لخشيتهم من دخول البلاد في حالة من الفوضى والفراغ السياسي.

5- الغالبية العظمى من المشاركين قالوا بأنهم لن يقوموا بالمشاركة في الانتخابات، ورجع السبب الرئيسي لذلك لعدم إيمانهم بنزاهتها.

ثانياً- فيما يتعلق بشرعية الانتخابات:

1- حوالي ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة يرون بأن المجتمع الدولي سينقسم بين من سيعترف بشرعية الانتخابات وبين من سيرفض الاعتراف بها، أما نسبة من قالوا باعتقادهم بأن المجتمع الدولي عموماً سيرفض نتائج الانتخابات فقد بلغت 15%، في حين بلغت نسبة من قالوا باعتقادهم بأن المجتمع الدولي سيعترف بنتائج وشرعية الانتخابات 3% فقط.

2- أشار ثلاثة من الخبراء إلى أن الاعتراف بنتائج وشرعية الانتخابات في سوريا سيتم فقط من قبل الدول الداعمة للنظام السوري، في حين أشار خبيران إلى اعتقادهما بإمكانية قيام المجتمع الدولي بالاعتراف بنتائج وشرعية الانتخابات.

3- تتمثل أبرز النتائج التي قد تترتب على عدم اعتراف المجتمع الدولي بنتائج الانتخابات من وجهة نظر المشاركين بتجميد عضوية النظام السوري في الهيئات والأجهزة الدولية، وإغلاق بعثات النظام الدبلوماسية في الدول التي رفضت الاعتراف بنتائج الانتخابات، ووقف الاعتراف بالوثائق الرسمية الصادرة عن النظام السوري.

4- يرى الخبراء بأن عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات سيؤدي لتشديد العقوبات المفروضة على النظام السوري وزيادة عزلته وانهيار الاقتصاد السوري بشكل أكبر، وهو ما سيكون له تأثيراً سلبياً على الحالة المعيشية للسوريين المقيمين في مناطق سيطرة النظام وستحدث المزيد من موجات الهجرة واللجوء.

5- أحد الخبراء أكد أن عدم اعتراف الدول بنتائج الانتخابات سيؤدي لإغلاق سفارات وقنصليات النظام السوري في تلك الدول، وسيكون له تداعيات سلبية على السوريين في الخارج إذ قد لا يتم الاعتراف بالوثائق الصادرة عن النظام بعد الانتخابات

6- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يرون بعدم شرعية الانتخابات الرئاسية التي سيتم إجراؤها.

7- الخبراء أيضاً قالوا إنه في حال إجراء الانتخابات في ظل الظروف الحالية فإنها لن تكون شرعية وذلك للعديد من الأسباب والتي يعتبر من أبرزها عدم شمولها للغالبية العظمى من اللاجئين والنازحين، وتحكم الأجهزة الأمنية بسير العملية الانتخابية، وعدم توافق الانتخابات مع القرارات الدولية المتعلقة بسوريا وخاصة القرار 2254 والذي ينص على ضرورة صياغة دستور جديد للبلاد وتأمين البيئة الآمنة والمحايدة ليتم بعد ذلك إجراء الانتخابات تحت رعاية الأمم المتحدة.

ثالثاً- فيما يتعلق بموقف السوريين من مرشحي الرئاسة:

1- ما يقل عن خمس المشاركين قالوا بأن لديهم معرفة بأسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية إلى جانب رأس النظام السوري بشار الأسد، وما يزيد عن ثلثهم لديهم معرفة بأسماء بعض أولئك المرشحين.

2- غالبية المشاركين ممن قالوا بمعرفتهم بأسماء كل أو بعض المرشحين للرئاسة ليس لديهم اطلاع على برامج المرشحين الانتخابية.

3- ما يزيد عن ثلثي المشاركين من الذكور يرفضون تولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية، في حين أن ما يقارب ثلثي المشاركات يوافقن على ذلك.

4- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يرفضون ترشح بشار الأسد للانتخابات ويرجعون ذلك بالدرجة الأولى لكونه المسؤول عن النزاع الدائر في سوريا.

5- أيضاً فإن الغالبية العظمى من المشاركين ليس لديهم اطلاع على برنامج بشار الأسد الانتخابي.

رابعاً- فيما يتعلق بأثر الانتخابات على مسار الحل في سوريا:

1- أربعة خبراء يرون أن إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي سيكون له أثر سلبي على ملفات الحل السياسي، إذ أن النظام السوري سيرفض حسب تعبيرهم الخوض في ملف الحكم وتشكيل هيئة حكم انتقالية، كما أنه لن يقوم باتخاذ أية إجراءات في سبيل إطلاق سراح المعتقلين أو الكشف عن مصيرهم، وحتى وإن تم التوصل لصياغة دستور جديد للبلاد فإن النظام سيرفض إجراء انتخابات رئاسية قبل انتهاء مدة الولاية الرئاسية الجديدة.

2- غالبية المشاركين في الدراسة قالوا بأنهم يعتقدون أن إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي سيؤثر سلباً على بقية ملفات الحل السياسي.

3- غالبية المشاركين في الدراسة إلى جانب الخبراء قالوا أن إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي ونجاح الأسد سينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والميدانية في داخل سوريا وسينتج عنه العديد من المشاكل، كتدهور الوضع الاقتصادي وانخفاض قيمة الليرة السورية وهو ما سيؤدي لزيادة صعوبة الأوضاع المعيشية للسوريين، كما أنه سيؤدي لتصعيد في العمليات العسكرية وزيادة حدة النزاع في سوريا، وهو ما سيؤدي لحدوث المزيد من موجات النزوح واللجوء.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة فإننا نوصي بما يلي:

1- ضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على النظام السوري لتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية.

2- اتخاذ الخطوات التالية قبل إجراء الانتخابات:
أ- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعمل على كشف مصير المختفين قسريا.
ب- الضغط تجاه تسهيل عمل اللجنة الدستورية للوصول لصياغة دستور جديد للبلاد يتم إجراء الانتخابات وفقاً لأحكامه.
ت- تهيئة الظروف الملائمة لعودة النازحين واللاجئين لمناطقهم الأصلية.
ث- تشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى إدارة البلاد.
ج- ضمان إجراء الانتخابات تحت رقابة وإشراف الأمم المتحدة.
ح- ضمان مشاركة اللاجئين والنازحين في الانتخابات الرئاسية.

3- في حال لم يتم الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية فيجب العمل على تخفيف الأثار التي من المتوقع أن تترتب على ذلك على السوريين من خلال الاعتراف بالوثائق والأوراق الثبوتية الصادرة عن المعارضة السورية.

منهجية الدراسة:

أولاً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لاستطلاع آراء المواطنين السوريين المقيمين ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في محافظة دير الزور حول الانتخابات الرئاسية التي أعلن النظام السوري عن نيته إجرائها خلال شهر أيار من عام 2021، ومدى تأييدهم لإجراء تلك الانتخابات في ظل الظروف الحالية التي تعيشها سوريا، كما تهدف الدراسة للكشف عن مدى معرفة السوريين بالمرشحين للانتخابات وبرامجهم الانتخابية، وما إذا كانوا يعتبرون أن الانتخابات ستكون شرعية وتتوافر فيها الضمانات التي تكفل إجرائها بصورة حرة ونزيهة، ومدى تأثير إجراءات الانتخابات على ملفات الحل السياسي الأخرى من وجهة نظر المشاركين وردود فعل المجتمع الدولي عليها.

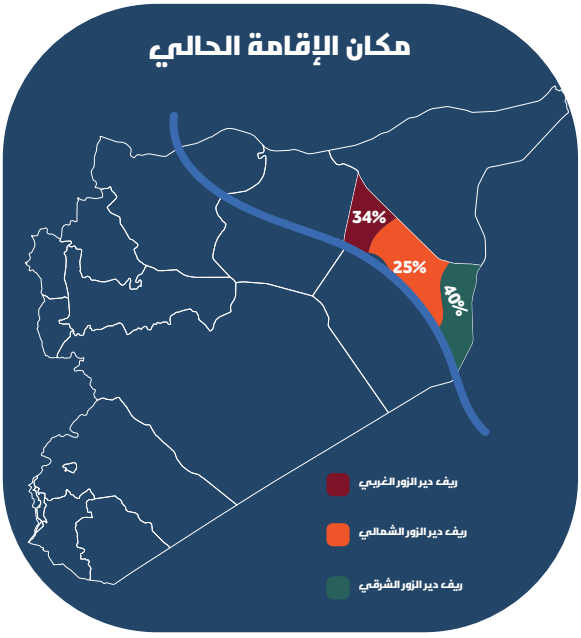

ثانياً- نطاق الدراسة:

1- النطاق الزمني: أجريت الدراسة خلال شهر نيسان والنصف الأول من شهر أيار من عام 2021.

2- النطاق الجغرافي: غطت الدراسة أرياف دير الزور الشمالية والغربية والشرقية الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

ثالثاً- مصادر البيانات:

1- الأفراد السوريين المقيمون ضمن مناطق الدراسة للوقوف على آرائهم حول العملية الانتخابية.

2- الخبراء من السياسيين والقانونيين للوقوف بشكل دقيق على العملية الانتخابية ونتائجها ومدى شرعيتها وتأثيرها على ملفات الحل السياسي الأخرى، ومدى إمكانية عدم اعتراف المجتمع الدولي بتلك الانتخابات والنتائج التي قد تترتب على عدم اعترافه بها.

3- المصادر الثانوية: والتي تشمل نصوص الدستور والقوانين السورية والتقارير الصادرة عن الهيئات الأممية والجهات الحقوقية وغيرها من الأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

رابعاً- عينة الدراسة:

تم خلال الدراسة إجراء مقابلات مع خمسة خبراء من السياسيين ورجال القانون المهتمين بالشأن العام في سوريا وذلك باستخدام دليل مقابلة يضم أسئلة مفتوحة، كما تم إجراء 152 مقابلة فردية مع المواطنين من الذكور والإناث المقيمين ضمن مناطق الدراسة وذلك باستخدام استبيان يضم أسئلة مغلقة، وقد اعتمد الباحثون العينة العشوائية البسيطة في اختيار المشاركين.

خصائص عينة الدارسة:

أ- توزع أفراد العينة من حيث الجنس:

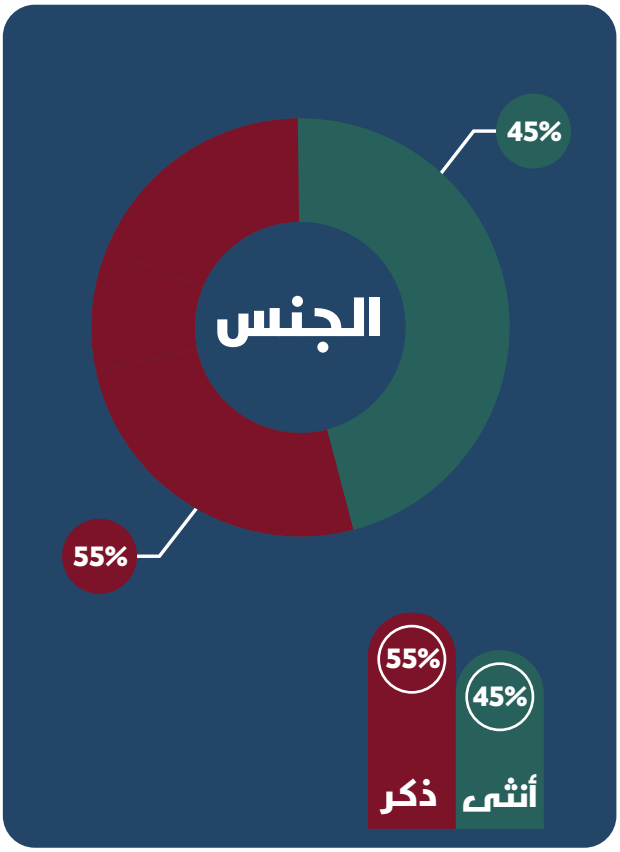

ب - توزع أفراد العينة من حيث العمر:

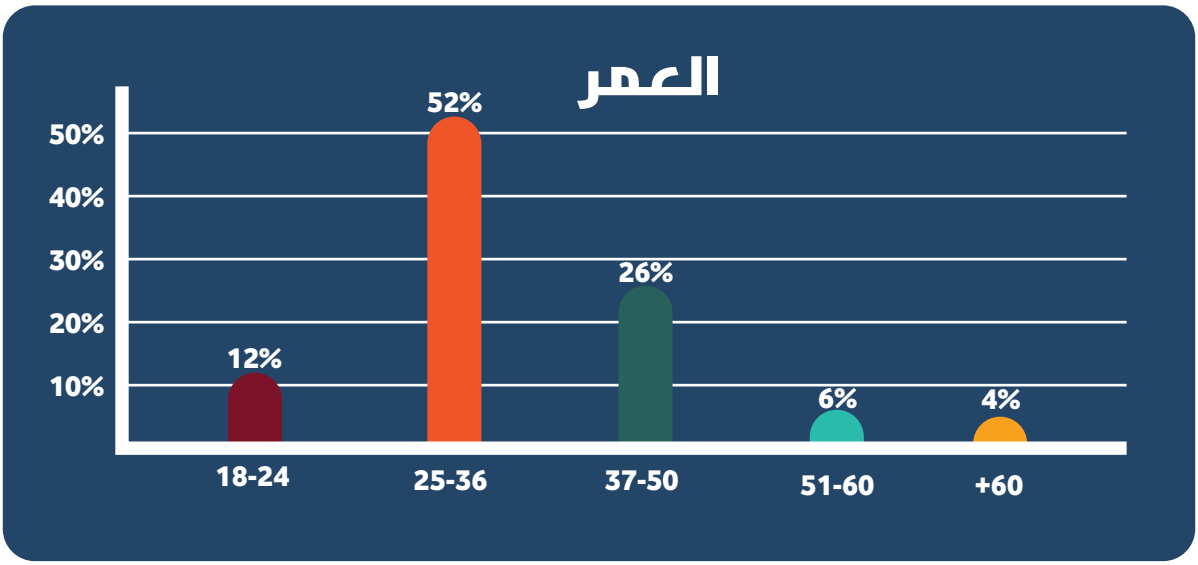

ت - توزع أفراد العينة من حيث حالة الإقامة:

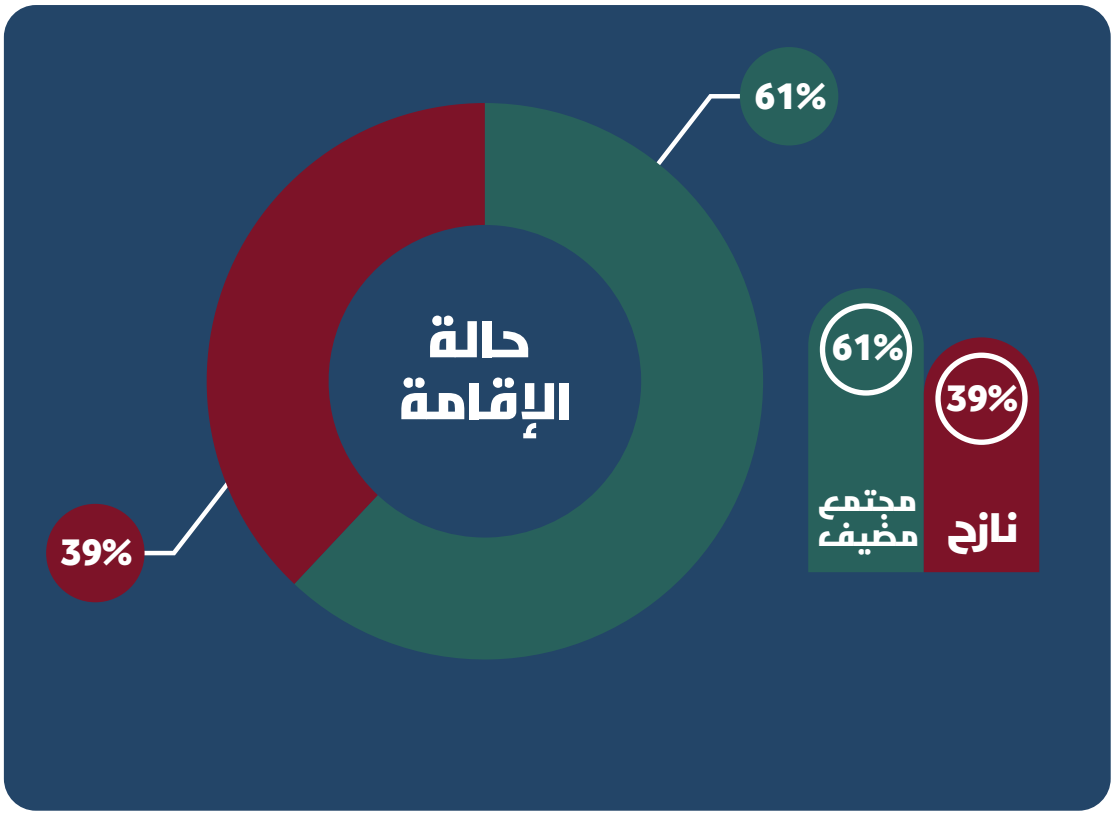

ث - توزع أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي:

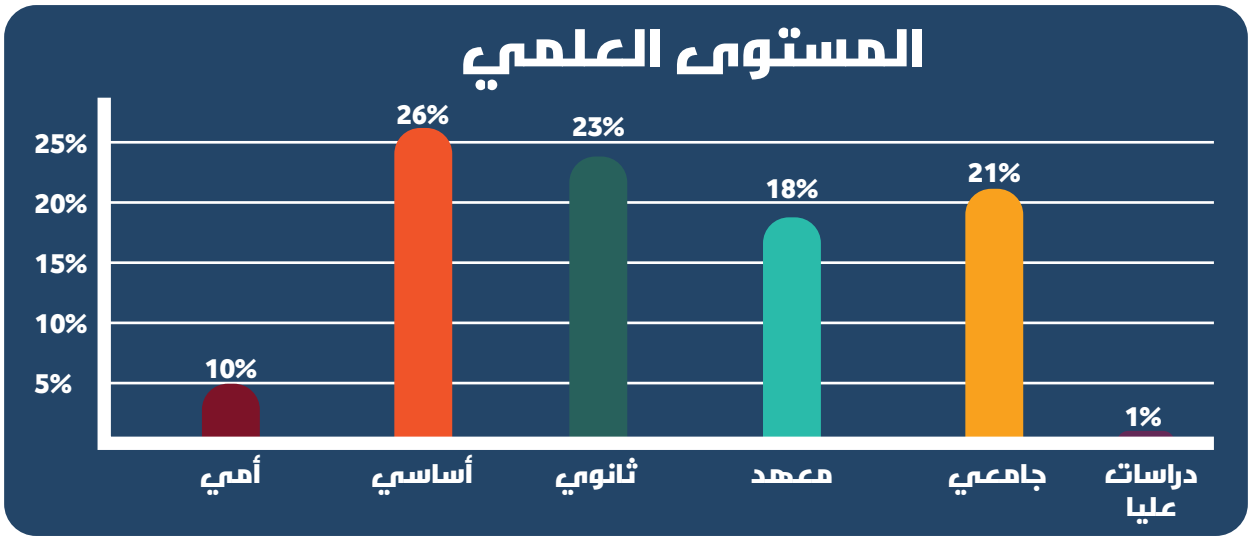

خامساً- صعوبات وتحديات:

واجه الباحثون والباحثات جملة من الصعوبات والتحديات خلال عملية جمع البيانات وهي تتمثل بما يلي:

1- رفض بعض المواطنون المشاركة في الدراسة بسبب تخوفهم من إبداء آرائهم لأسباب أمنية.
2- صرح بعض المواطنون بعدم اهتمامهم بالشؤون السياسية ولذلك رفضوا المشاركة في الدراسة.

الانتخابات الرئاسية بين الواقع وآراء السوريين

أولاً- موقف السوريين من الانتخابات:

أعلن مجلس الشعب في الثامن عشر من نيسان من عام 2021 يوم السادس والعشرون من شهر أيار من العام ذاته موعداً للانتخابات الرئاسية في سوريا، وذلك بعد انقضاء سبعة أعوام ميلادية على الانتخابات الرئاسية التي أجريت في عام 2014، وهي مدة الولاية الرئاسية كما هو محدد في دستور عام 2012، ويختلف المشاركون في الدراسة في موقفهم تجاه الانتخابات بين من يعارض إجرائها في الموعد الذي حدده مجلس الشعب ووفق المعطيات الحالية وبين من يؤيد ذلك، علماً أن النسبة الأكبر قالوا بأنهم يرفضون إجراء الانتخابات، حيث بلغت نسبة من أجابوا بأنهم يعارضون إجراءها أو يعارضون ذلك بشدة 30% و38% على التوالي، في حين أعلن 16% منهم حيادهم تجاه الموضوع، أما نسبة من قالوا بأنهم يؤيدون إجراء الانتخابات أو يؤيدونه بشدة فقد بلغت 14%، فيما رفض 3% الإجابة، ومن الجدير بالذكر هنا أن نسبة من قالوا بأنهم يرفضون إجراء الانتخابات أو يرفضون ذلك بشدة كانت متطابقة تقريباً لدى كل من النازحين وأبناء المجتمع المضيف، وأما من حيث مناطق الإقامة فقد ارتفعت نسبة الرفض لدى المشاركين المقيمين في ريف دير الزور الغربي لتصل لثلاثة أرباعهم، في حين بقيت في إطار الثلثين لدى المشاركين في ريفي دير الزور الشمالي والشرقي، وأما من حيث الجنس فقد كانت درجة الرفض أعلى لدى المشاركين من الذكور مقارنة بالمشاركات الإناث.

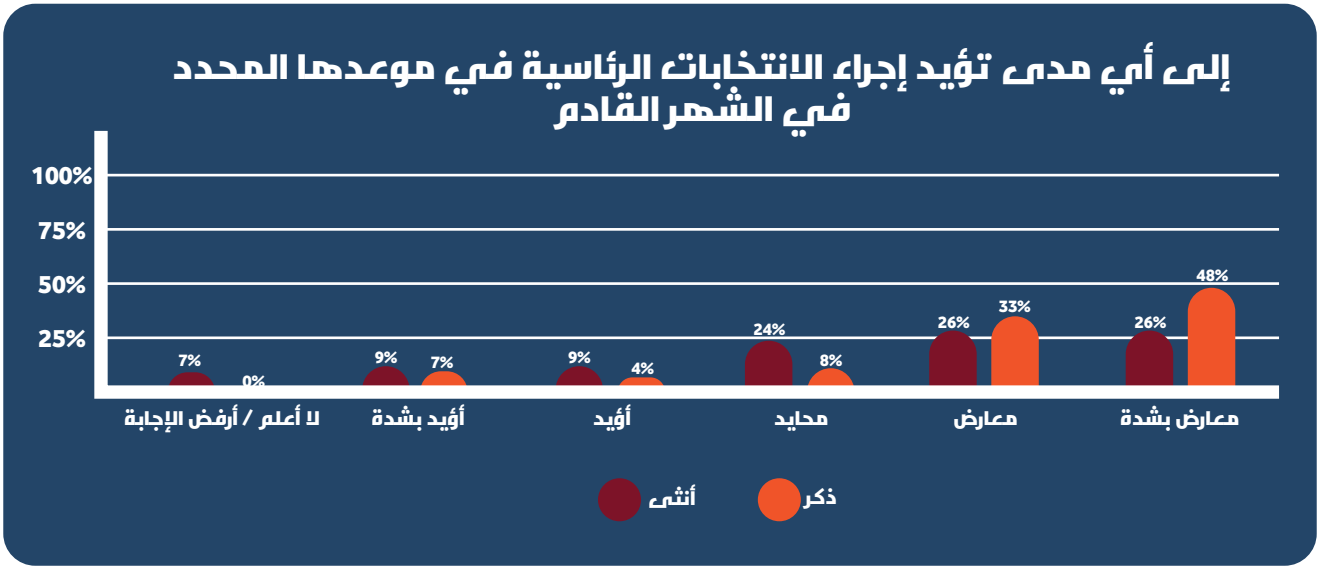

هذا ويبرر المشاركون الرافضون لإجراء الانتخابات ذلك بالعديد من الأسباب، إذ اعتبر حوالي ثلاثة أرباعهم أن الانتخابات ستكون شكلية فقط وبأن نتائجها محسومة مسبقاً إن تم إجراؤها في ظل الظروف الحالية، وهو ما أكده الخبراء أيضاً والذين وصف أحدهم الانتخابات بكونها "مسرحية هزلية"، وبأن نتائجها معروفة مسبقاً، إذ أنها ستجري في مناطق سيطرة النظام السوري فقط وتحت رقابة الأجهزة الأمنية، كما ان المشاركين لن يجرؤوا على التصويت سوى لرأس النظام السوري بشار الأسد، وحتى وإن قاموا بالتصويت لمرشح لأخر فإن النتيجة ستكون بإعلان فوزه

أيضاً فإن نسبة مرتفعة من المشاركين الرافضين للانتخابات أرجعوا ذلك لكونهم يرون بضرورة العمل على المضي قدماً في ملفات الحل السياسي الأخرى قبل إجراء الانتخابات، فما يزيد عن نصف الرافضين لإجراء الانتخابات قالوا بأنه يجب العمل على تشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى إدارة البلاد قبل إجراء الانتخابات لضمان نزاهتها، ومن جانب آخر فقد أشار حوالي نصفهم إلى أن الأولوية يجب أن تكون لصياغة دستور جديد للبلاد تجري الانتخابات وفقاً لأحكامه، وبالمثل فقد عبر النصف تقريباً عن ضرورة حل ملف المعتقلين وإطلاق سراحهم وكشف مصير المختفين قسرياً، وأخيراً فإن ما نسبته 43% قالوا بضرورة العمل على حل ملف اللاجئين السوريين وتوفير البيئة الأمنة لعودتهم إلى سوريا قبل الانتخابات.

من جانبهم أكد الخبراء أيضاً أن رفض السوريين لإجراء الانتخابات يعود لوجود العديد من القضايا التي يجب العمل على حلها قبل إجراء الانتخابات، كإطلاق سراح المعتقلين والكشف عن مصير المختفين قسرياً، وتأمين البيئة الآمنة لعودة المهجرين إلى مناطقهم الأصلية أو على أقل تقدير ضمان مشاركتهم في الانتخابات، وتحقيق الاستقرار الأمني في البلاد ووضع دستور جديد للدولة، هذا وقد أورد الخبراء بعض الأسباب الإضافية لرفض المواطنين لإجراء الانتخابات والتي تمثلت بالخوف من انهيار الاقتصاد السوري وانخفاض قيمة الليرة السورية بشكل أكبر، ورفض السوريين لممارسات النظام التي كانت سبباً في تهجيرهم ومقتل واختفاء الألاف منهم، كما يرى أحد الخبراء بأن إجراء الانتخابات وفق المعطيات الحالية سيؤدي لحدوث موجات جديدة من الهجرة إلى خارج البلاد، كما قد سيؤدي لاستمرار تقسيم مناطق النفوذ في سوريا.

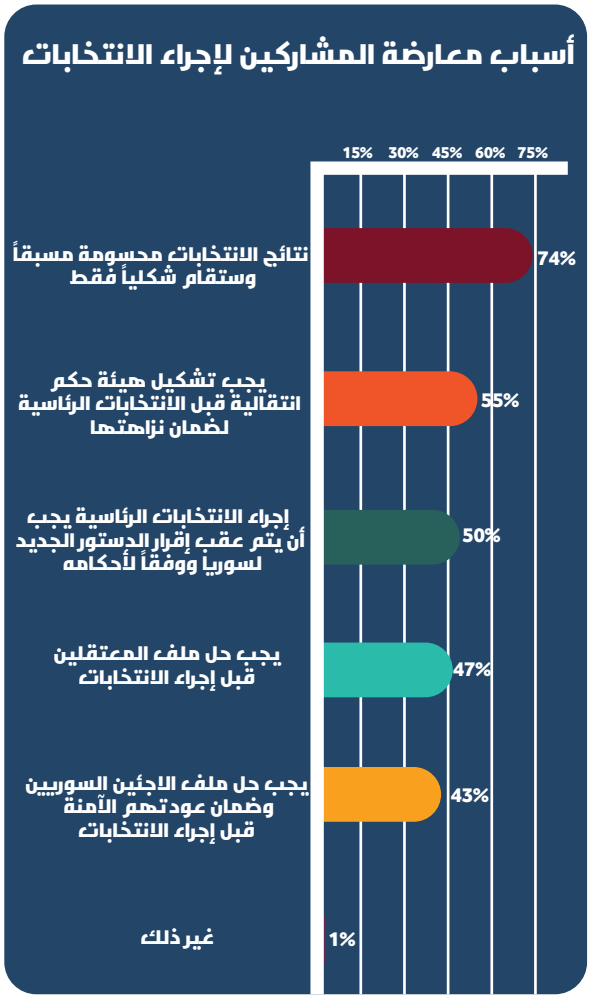

في مقابل ما سبق فقد أورد المشاركون ممن يؤيدون إجراء الانتخابات جملة من الأسباب التي تجعلهم يؤيدون ذلك، إذ اعتبر ثلثيهم أن عدم إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها من شأنه دخول البلاد في حالة من الفوضى والفراغ السياسي، كما يرى البعض منهم أن تحديد موعد الانتخابات وإجراؤها هو شأن داخلي يتعلق بالسيادة الوطنية للدولة السورية، هذا وقد أضاف الخبراء أن بعض السوريين يؤيدون إجراء الانتخابات نظراً لكونهم من المتنفذين ضمن النظام السوري وبالتالي يستفيدون من بقائه، كما أن البعض منهم يخشون زواله (كبعض الأقليات) نظراً لقيامه ببث الإشاعات التي تربط أمنهم وحمايتهم به .

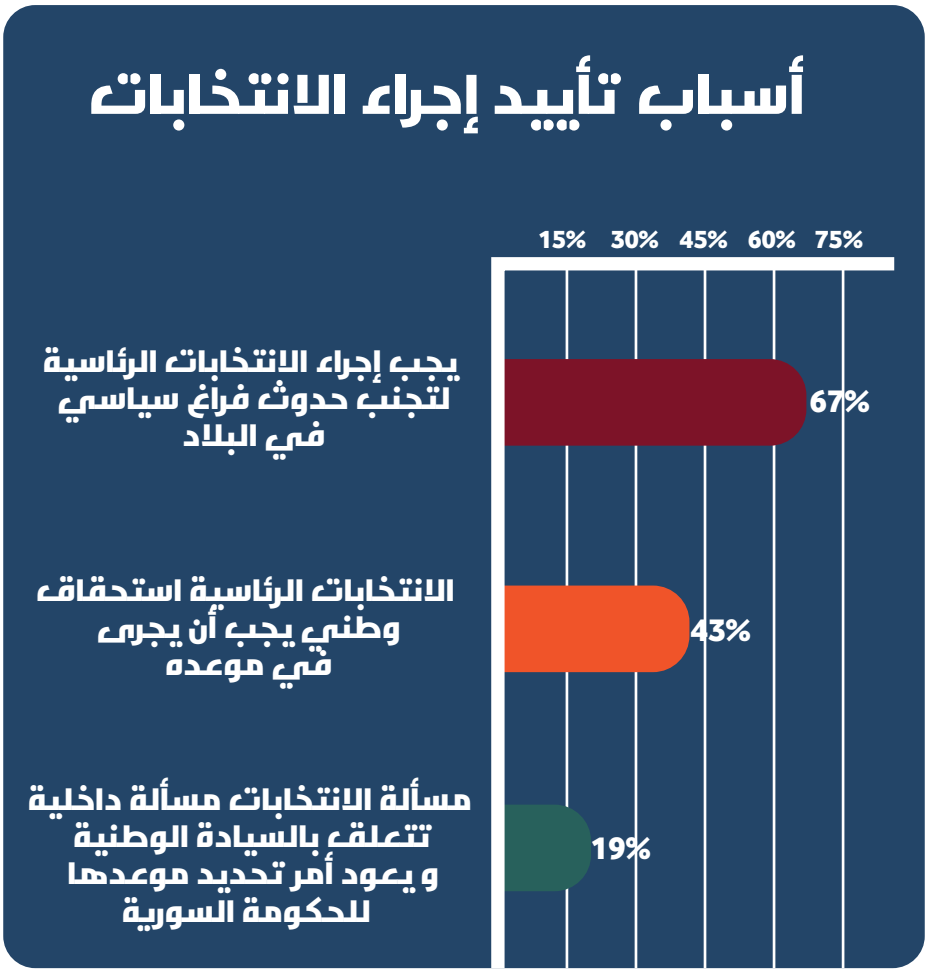

بالعموم وأياً كان موقف المشاركين من إجراء الانتخابات الرئاسية، فقد أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة من أجابوا بأنهم لن يقوموا بالمشاركة في الانتخابات، حيث بلغت تلك النسبة 79% في مقابل 11% قالوا بأنهم سيشاركون في حين امتنع 10% عن الإجابة، وهو ما يعني أن بعض المشاركين ممن يؤيدون إجراء الانتخابات لن يقوموا بالمشاركة بها، وفي الواقع تتوافق النسب سابقة الذكر مع آراء الخبراء إذ أنهم قدروا نسبة من سيشاركون في الانتخابات ما بين 10 إلى 20% من إجمالي عدد من يحق لهم الانتخاب، وتجدر الإشارة هنا إلى ارتفاع نسبة من عبروا عن نيتهم المشاركة في الانتخابات من المشاركين المقيمين في ريف دير الزور الشرقي بشكل ملحوظ مقارنة بأولئك المقيمين في كل من الريفين الشمالي والغربي.

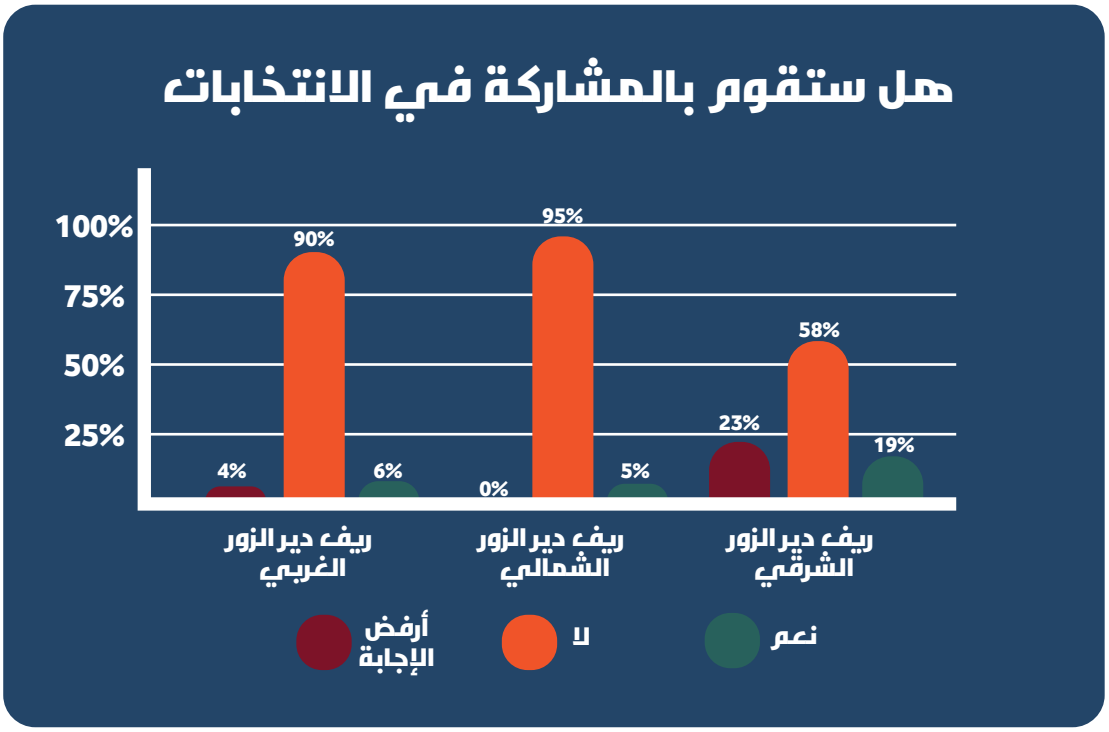

ولدى سؤال المشاركين ممن قالوا بأنهم لن يشاركوا في الانتخابات عن سبب امتناعهم عن المشاركة، أجاب غالبيتهم بأن ذلك يرجع لعدم إيمانهم بنزاهتها، في حين أرجع البقية ذلك لجملة من الأسباب كتخوفهم من التوجه للمراكز الانتخابية لأسباب أمنية كإمكانية تعرضهم للاعتقال من قبل قوات النظام السوري وأجهزته الأمنية، أو الخشية من مساءلتهم من قبل قوات سوريا الديمقراطية، يضاف إلى ذلك جملة من الأسباب المتعلقة بعدم توافر مراكز انتخابية ضمن مناطقهم.

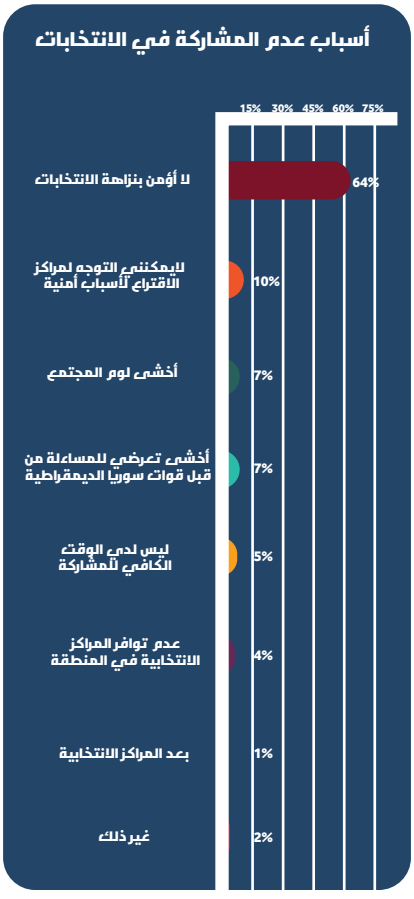

على الجانب الأخر فإن من قالوا بأنهم سيشاركون في الانتخابات الرئاسية أرجعوا ذلك لجملة من الأسباب، حيث اعتبر بعضهم أن المشاركة في الانتخابات حق لجميع المواطنين وهو في ذات الوقت واجب ينبغي عليهم القيام به، كما أشار البعض منهم إلى أنهم سيشاركون كونهم يرون ذلك كنوع من أنواع حرية الرأي والتعبير وهو يندرج في إطار الممارسة الديمقراطية، هذا وقد أرجع ربعهم ذلك لأسباب شخصية دون الإفصاح عنها، كما اختار اثنان منهم (وهو ما نسبته 10% من إجمالي عدد المشاركين الذين قالوا بأنهم سيشاركون في الانتخابات) خيار غير ذلك، حيث أجاب أحدهما بأنه سيشارك فقط في حال كانت الانتخابات ستجري تحت إشراف ورقابة المجتمع الدولي، أما الأخر قال بأنه سيشارك في الانتخابات كنوع من أنواع الانتقام نظراً لقيام إحدى الجماعات المتشددة بقتل إخوته.

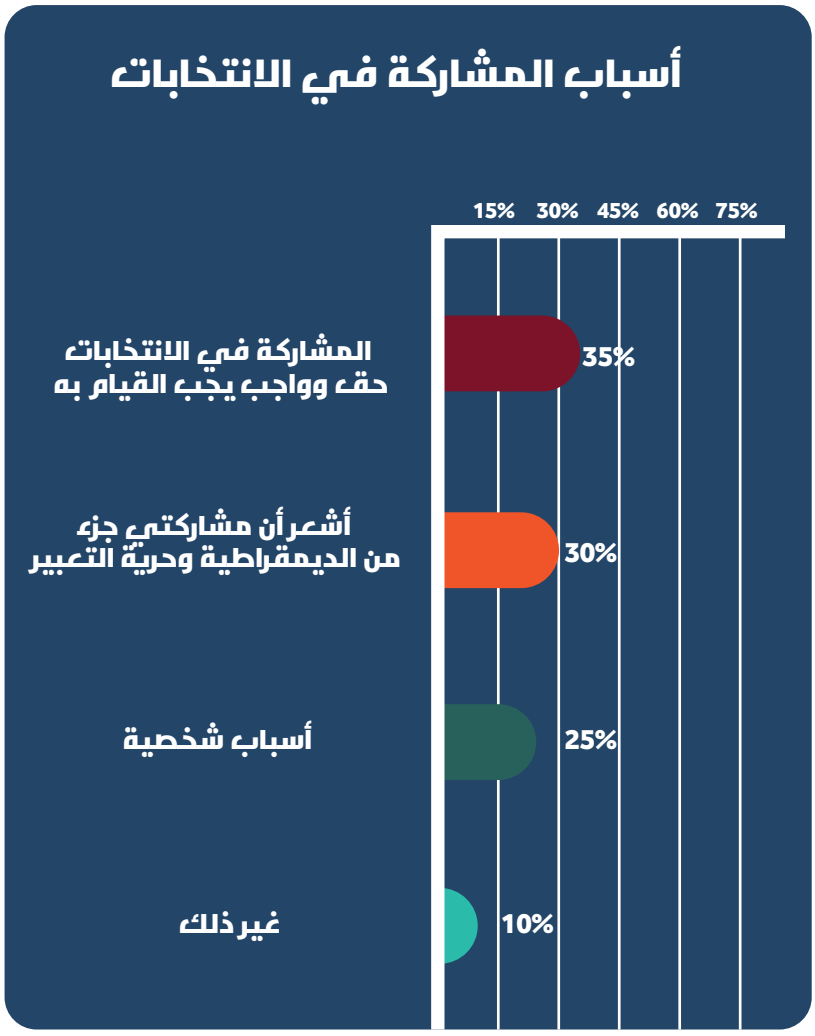

تجدر الإشارة هنا إلى أن الراغبين بالمشاركة في الانتخابات من المقيمين ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية سيواجهون تحدياً يتمثل بصعوبة وصولهم إلى المراكز الانتخابية، إذ يجب عليهم التوجه إلى المراكز المتواجدة ضمن مناطق سيطرة النظام السوري، وذلك بعد أن أعلن مجلس سوريا الديمقراطية عن رفضه لإجراء الانتخابات الرئاسية ضمن مناطق سيطرته، وقد برر المجلس ذلك بعدم توافر الشروط الواجبة لإجرائها وعدم توافقها مع قرار مجلس الأمن رقم 2254.[1]

[1] https://bit.ly/3fbnoZe

ثانياً- شرعية الانتخابات:

استنكرت العديد من دول العالم عزم النظام السوري إجراء الانتخابات الرئاسية وأعلنت أنها لن تعترف بنتائج تلك الانتخابات ما لم تتم تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة، وهو ما أكده جيفري ديلورنتس نائب المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة بالإنابة، والذي قال بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لن تعترف بنتائج الانتخابات في سوريا إذا لم يتم التصويت تحت إشراف الأمم المتحدة وبشكل يشمل جميع السوريين[2]، ومن جانبه أعلن الاتحاد الأوروبي بأن الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في سوريا لا تلبي المعايير الدولية ولن تسهم في تسوية النزاع ولن تؤدي لإعادة العلاقات الدولية مع النظام السوري، كما أكد الاتحاد استعداده لدعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا بما يتفق مع قرار مجلس الأمن رقم 2254 وتحت إشراف الأمم المتحدة[3]، وهو ما يعني أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بشرعية الانتخابات ونتائجها، تركيا أعلنت أيضاً على لسان وزير خارجيتها مولود تشاووش أوغلو، ان انتخابات الرئاسة في سوريا غير شرعية ولن يتم الاعتراف بها، إذ أن الاعتراف بنتائج الانتخابات يتطلب مشاركة المعارضة السورية في الانتخابات لا أن يقوم النظام السوري بتنظيمها بمفرده[4].

وحول رأي السوريين بتلك التصريحات وما إذا كانوا يعتقدون بأن المجتمع الدولي سيعترف بنتائج الانتخابات، فقد أشار حوالي ثلاثة أرباع المشاركين لاعتقادهم بأن المجتمع الدولي سينقسم بين من يعترف بنتائج وشرعية الانتخابات وبين من سيرفض ذلك، ويرى الغالبية العظمى من هؤلاء بأن الولايات المتحدة الأميركية وتركيا من أبرز الدول التي سترفض الاعتراف بنتائج الانتخابات إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا كما يرى 4 % منهم أن دول الخليج عموماً والسعودية بشكل خاص ستكون من ضمن الدول الرافضة لنتائج الانتخابات، أما نسبة من قالوا باعتقادهم بأن المجتمع الدولي عموماً سيرفض نتائج الانتخابات فقد بلغت 15%، في حين بلغت نسبة من قالوا باعتقادهم بأن المجتمع الدولي سيعترف بنتائج وشرعية الانتخابات 3% فقط، من جانبهم اختلف الخبراء بين من يرى بأن المجتمع الدولي سينقسم فيما يتعلق بالاعتراف بنتائج الانتخابات وبين من يرى بأن المجتمع الدولي سيعترف عموماً بنتائج الانتخابات، إذ قال ثلاثة من الخبراء أن الاعتراف سيتم فقط من قبل الدول الداعمة للنظام السوري كروسيا وإيران، في حين قال خبير بأن المجتمع الدولي سيعترف بنتائج الانتخابات وسيتم بناءً على ذلك الدعوة لجولات جديدة من المفاوضات حول الشأن السوري، هذا وقد أشار خبير أخر إلى أن لا يستبعد الاعتراف بنتائج الانتخابات وخاصة في ظل عودة العلاقات فيما بين النظام وبعض الدول العربية كالإمارات.

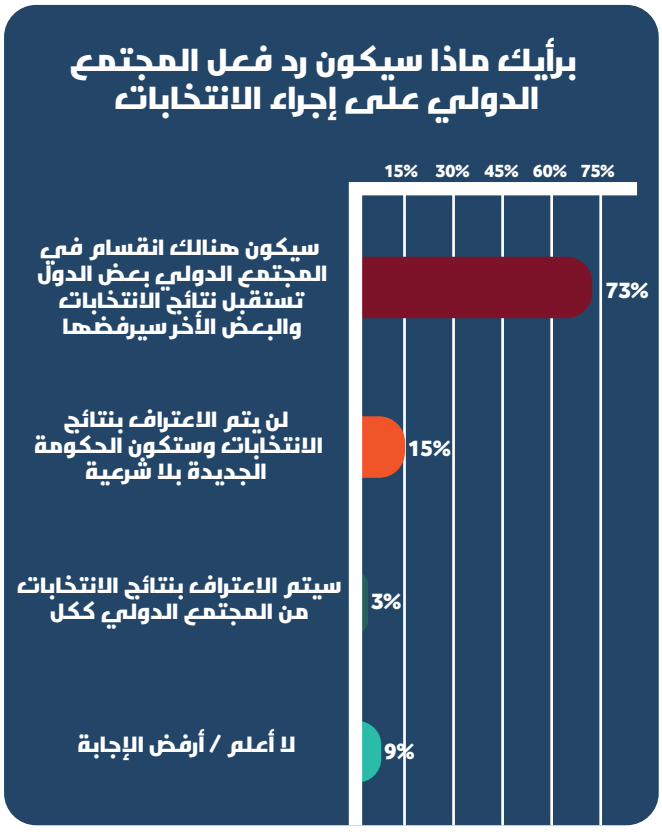

[2] https://bit.ly/3hL0No7
[3] https://www.enabbaladi.net/archives/464787
[4] https://bit.ly/3ucYBly

وحول أبرز النتائج التي يتوقع المشاركون في الدراسة أن تترتب على رفض الدول الاعتراف بشرعية الانتخابات الرئاسية فقد تمثلت بالدرجة الأولى بتجميد عضوية النظام السوري في الهيئات والأجهزة الدولية، يليها إغلاق السفارات والبعثات الدبلوماسية لدى الدول التي رفضت الاعتراف بنتائج الانتخابات، كما يتوقع ما يزيد عن ثلث المشاركين ألا يتم الاعتراف بالوثائق الرسمية الصادرة عن النظام السوري عقب إجراء الانتخابات، وتتوافق توقعات المشاركين في الدراسة مع ما ذهب إليه الخبراء، إذ قال أحدهم بأن عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات سيؤدي لإغلاق سفارات وقنصليات النظام السوري في الكثير من دول العالم، كما أنه سيزيد من عزلة النظام وحجم العقوبات المفروضة عليه، وهو ما سيؤدي لانهيار الاقتصاد السوري وحدوث موجات جديدة من الهجرة إلى خارج سوريا، وقد نوه الخبير هنا إلى أن عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات وإغلاق البعثات الدبلوماسية سيكون له أثاراً سلبية على السوريين خارج سوريا، بسبب عدم قدرتهم على استخراج وثائق رسمية في دول إقامتهم، كما أن الوثائق التي يمكنهم استخراجها من سوريا قد لا يتم الاعتراف بها، خبير آخر قال بأن عدم الاعتراف بنتائج الانتخابات يعني تجميد عضوية سوريا في الهيئات والاجتماعات الدولية، ويرى أن ذلك سيكون إيجابياً إذ أنه سيزيد من شرعية المعارضة السورية وهو ما سيساهم في دفع الأمور تجاه الأفضل بالنسبة للسوريين، كما أشار خبيران إلى أن عدم الاعتراف بشرعية الانتخابات يعني تشديد العقوبات المفروضة على النظام السوري وهو ما سينعكس سلباً من الناحية الاقتصادية على السوريين المقيمين في مناطق سيطرته.

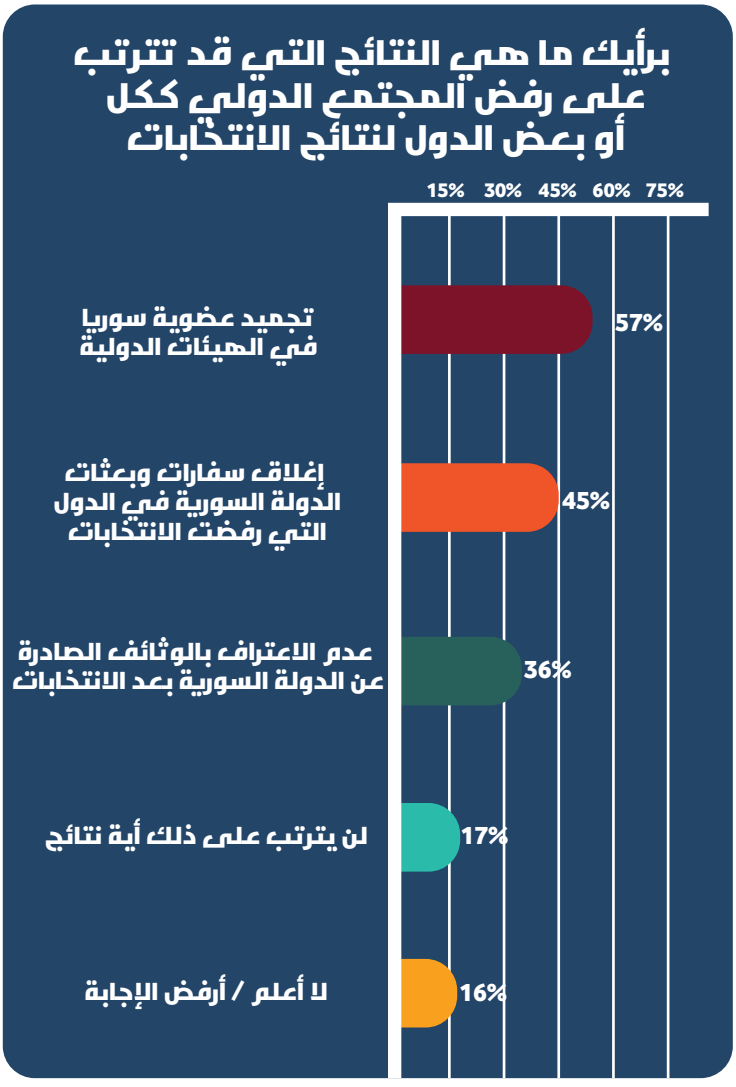

وفيما يتعلق برأي السوريين أنفسهم بمدى شرعية الانتخابات الرئاسية القادمة، فقد أشار الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة (88%) إلى أنهم يرون بعدم شرعيتها، وتتقارب تلك النسبة لدى كل من النازحين وأبناء المجتمع المضيف، أما من حيث مكان الإقامة فقد صرح جميع المشاركون في ريف دير الزور الشمالي بأنهم لا يعتبرونها شرعية في حين انخفضت تلك النسبة لحدود الثلاثة أرباع لدى المشاركين المقيمين في ريف دير الزور الشرقي.

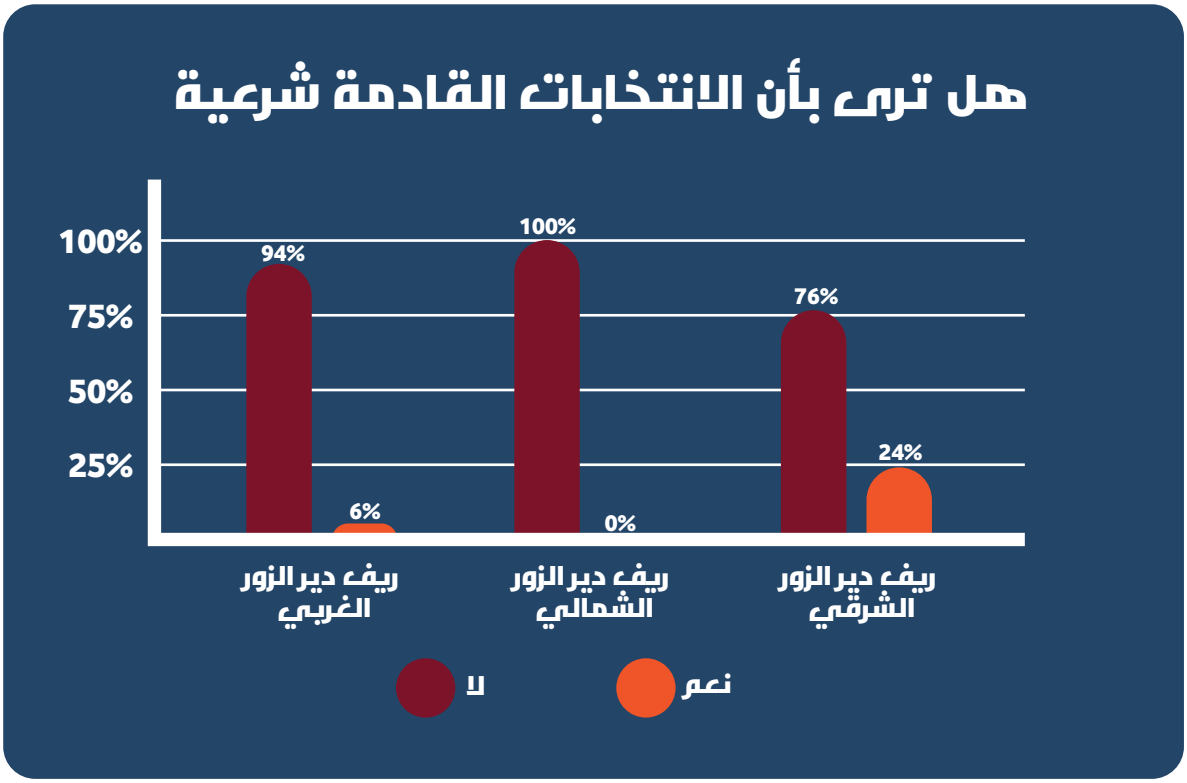

من جانبهم يرى الخبراء أن الانتخابات ليست شرعية وذلك للعديد من الأسباب، فإجراء الانتخابات في ظل الظروف الحالية سيتم تحت إشراف الأجهزة الأمنية والتي ستقوم بإجبار المواطنين على انتخاب بشار الأسد.

> "الانتخابات ستكون عبارة عن لعبة بيد المخابرات السورية، حتى المرشحين أنفسهم سيتم إجبارهم على انتخاب بشار الأسد"
>
> مقابلة خبير - ناشط سياسي

يضاف إلى ذلك عدم قدرة اللاجئين السوريين على المشاركة في الانتخابات نظراً لكون قانون الانتخابات قد نص على أن مشاركة السوريين المقيمين في الخارج تتم عبر جواز سفر ساري المفعول شريطة أن يكون ذلك الجواز ممهوراً بختم خروج نظامي من أحد المنافذ الحدودية[5]، وهو ما يعني أن من غادر سوريا بطريقة غير شرعية (وهو حال الغالبية العظمى من اللاجئين) لن يتمكن من المشاركة في الانتخابات، من جانب آخر فإن النازحين داخل سوريا لن يكون بإمكانهم المشاركة بسبب تخوفهم أمنياً من السفر إلى مناطق النظام، وهو ما يعني أن ما يزيد عن نصف السوريين لن يكون بمقدورهم المشاركة في الانتخابات[6]، هذا وقد أكد أحد الخبراء إلى أن نسبة السوريين ممن سيشاركون في الانتخابات في عموم سوريا لا تتجاوز 40% من إجمالي عدد الأشخاص الذين لهم الحق في التصويت، علماً أن الغالبية العظمى منهم سيكونون من المقيمين ضمن مناطق النظام، وهؤلاء سيجبرون على التصويت لرأس النظام السوري بشار الأسد.

ويرى الخبراء أن إجراء الانتخابات الرئاسية وفق المعطيات الحالية لا يتوافق مع القرارات الدولية المتعلقة بسوريا وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 2254، والذي نص على أن الانتخابات الرئاسية يجب أن تتم عقب الانتهاء من صياغة دستور جديد للبلاد ووفقاً لأحكامه، كما ينص على أن إجراء الانتخابات يجب أن يتم تحت إشراف الأمم المتحدة في بيئة آمنة ومحايدة، وأن تشمل الانتخابات جميع السوريين بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن غالبية المشاركين في الدراسة يرون أيضاً بضرورة السماح لمن غادر البلاد بطريقة غير شرعية من المشاركة.

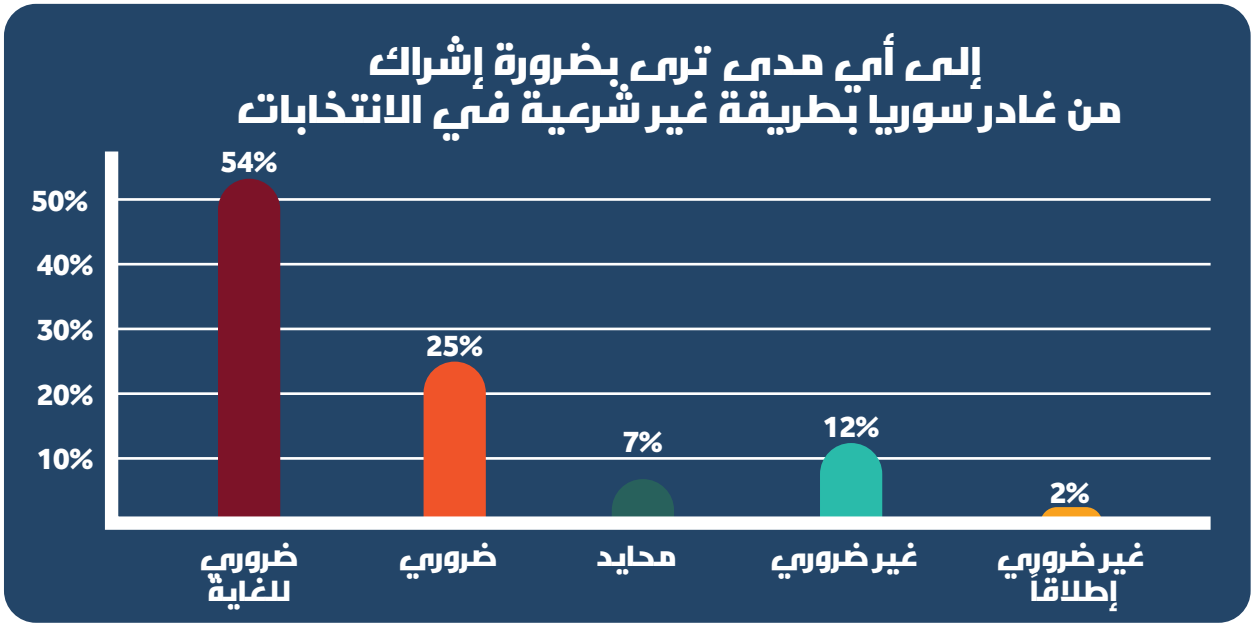

[5] المادة رقم 105 من قانون الانتخابات العامة رقم 5 لعام 2014
[6] يبلغ عدد المهجرين في سوريا (النازحين داخلياً واللاجئين) 13 مليون وهو ما يساوي 60% من عدد السكان الإجمالي قبل بدء النزاع
https://arabicpost.shorthandstories.com/syrian-refugees-crisis/index.html

ثالثاً- موقف المواطنين من مرشحي الرئاسة:

في سابقة هي الأولى من نوعها في سوريا بلغ عدد المتقدمين بطلبات للترشح لرئاسة الجمهورية 51 شخصاً بينهم سبع نساء، وعقب إغلاق باب الترشح قام أعضاء مجلس الشعب بالتصويت على أسماء طالبي الترشح وفقاً لأحكام الدستور السوري والذي ينص على ضرورة حصول المرشح على تأييد 35 عضواً من أعضاء المجلس كشرط للترشح، وقد قامت المحكمة الدستورية العليا بعد ذلك بفرز أصوات أعضاء مجلس الشعب وأعلنت قبول طلبات ثلاثة من المرشحين هم بشار الأسد كمرشح عن حزب البعث إلى جانب كل من عبد الله سلوم عبد الله ومحمود مرعي[7].

وقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاضاً في درجة اهتمام السوريين بمتابعة الأخبار والتطورات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، فالنسبة الأكبر من المشاركين (44% منهم) قالوا بعدم معرفتهم بأسماء أي من المرشحين أو المتقدمين بطلبات الترشح إلى جانب رأس النظام السوري بشار الأسد، في حين قال 38% أن لديهم معرفة ببعض المرشحين أو المتقدمين بطلبات الترشيح، في حين بلغت نسبة من قالوا بأن لديهم اطلاع على أسماء عموم المرشحين 18%، وترتفع درجة اطلاع المشاركين ومعرفتهم بأسماء المرشحين للرئاسة بارتفاع المستوى التعليمي.

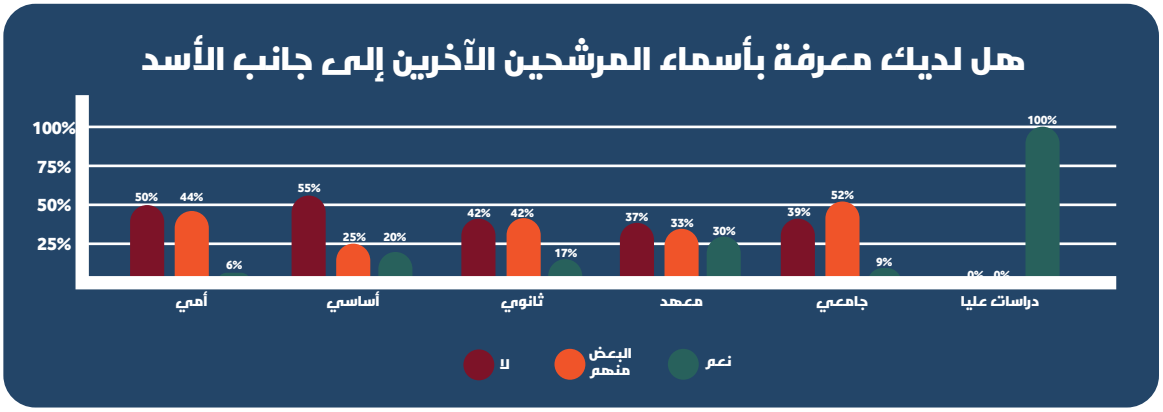

ولدى سؤال المشاركين ممن قالوا بمعرفتهم بأسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية أو البعض منهم عما إذا كان لديهم اطلاع أو معرفة ببرامج أولئك المرشحين السياسية، فقد أجابت النسبة الأكبر منهم بالنفي إذ قالوا بأنهم لا يمتلكون أية معلومات حول البرنامج السياسي لأي من المرشحين، في حين قال حوالي ثلثهم بأنهم على اطلاع ببرامج بعض المرشحين، أما نسبة من قالوا بأن لديهم معلومات حول برامج جميع المرشحين فقد بلغت 9% فقط، وحول المصادر التي حصل منها من لديهم اطلاع على برامج المرشحين الرئاسية على معلوماتهم فقد أشار ما يزيد ثلثيهم بأنهم حصلوا عليها من مواقع التواصل الاجتماعي، في حين قال ما يزيد عن الربع أنهم حصلوا عليها من خلال مناقشاتهم مع بعض المهتمين بالشأن السياسي في محيطهم الاجتماعي، كما قال الربع أنهم قاموا بالبحث عن تلك المعلومات ضمن صفحات المرشحين الشخصية.

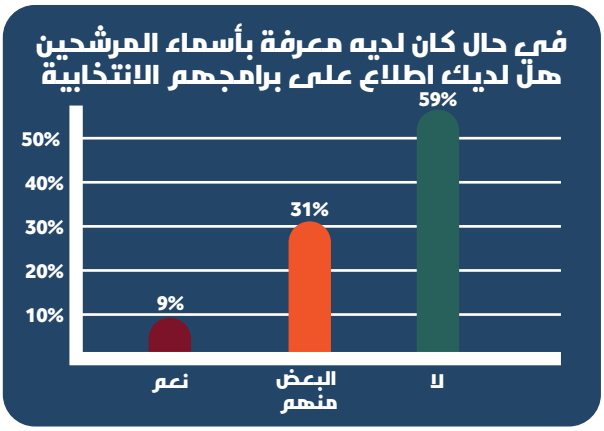

[7] إعلان النتائج الأولية لاختيار مرشحي رئاسة الجمهورية في سورية – موقع قناة المنار – لبنان (almanar.com.lb)

تجدر الإشارة هنا إلى أنه ونظراً لقيام سبع سيدات بتقديم طلبات للترشح للانتخابات الرئاسية، فقد تم سؤال المشاركين في الدارسة عما إذا كانوا يؤيدون تولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية، وقد أجاب 54% منهم إلى أنهم لا يمانعون ذلك، في حين قال 42% أنهم يرفضون ذلك، وامتنع 5% عن الإجابة، وترتفع درجة الرفض لتولي المرأة لرئاسة الجمهورية بشكل ملحوظ لدى المشاركين من الذكور، في حين ترتفع درجة التأييد لدى المشاركات من الإناث.

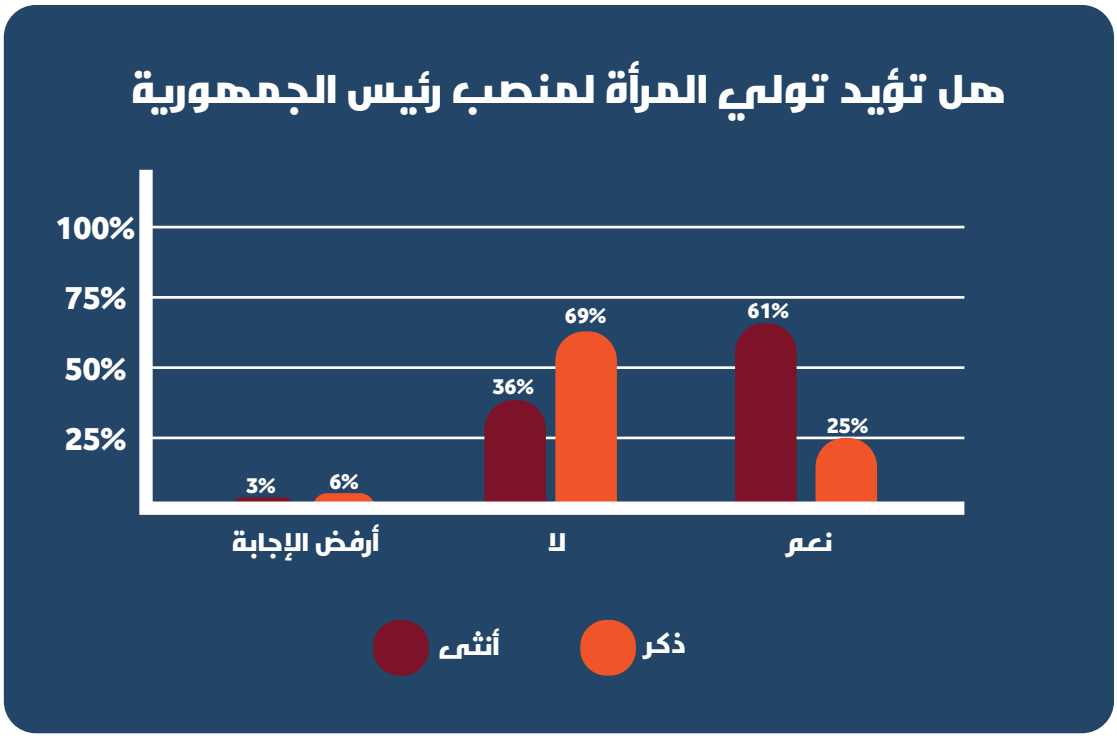

ويرجع 58% من الرافضين لتولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية ذلك بالدرجة الأولى لكونهم يرون المرأة غير قادرة على تحمل المسؤوليات والأعباء التي يفرضها ذلك المنصب، كما قال 58% منهم أيضاً أنهم يرفضون ذلك لأسباب دينية فولاية المرأة غير جائزة، كما أرجع ما يقارب النصف سبب رفضهم لأسباب اجتماعية تتمثل بالعادات والتقاليد التي ترفض عمل المرأة او مخالطتها للرجال أو اضطرارها للسفر وحضور المؤتمرات والاجتماعات وهو ما يفرضه تولي منصب رئاسة الجمهورية.

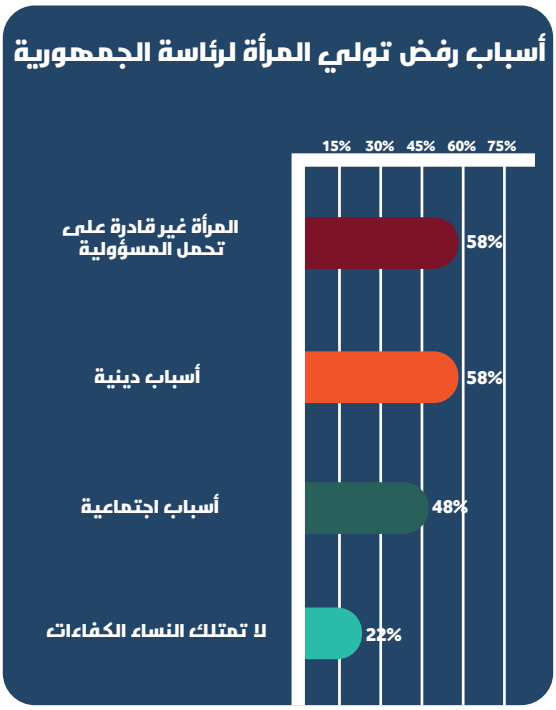

وفيما يتعلق بترشح رأس النظام السوري بشار الأسد للانتخابات الرئاسية، فقد أظهرت نتائج الدراسة انخفاضاً شديداً للغاية في درجة من يؤيدون ترشحه إذ أن ثمانية مشاركين فقط قالوا بأنهم يؤيدون ذلك وهو ما نسبته 5% من إجمالي عدد المشاركين في الدراسة، وتتلخص أسباب تأييد هؤلاء الأشخاص لترشح الأسد بكونهم يرون أن من حقه الترشح كأي مواطن من مواطني الجمهورية العربية السورية، كما قال نصفهم بأنهم يرونه الشخص الوحيد القادر على إدارة البلاد في المرحلة الحالية، وأشار شخص واحد فقط إلى إيمانه ببرنامج الأسد الانتخابي، في المقابل فقد أشار 80% من المشاركين إلى أنهم يرفضون ترشح الأسد، في حين امتنع 15% عن الإجابة، وأما عن أسباب رفض المشاركين لترشح الأسد للانتخابات فهي تتمثل بالدرجة الأولى وفقاً للغالبية العظمى بكونهم يرونه المسؤول عما حدث في سوريا وبأن عليه التخلي عن الرئاسة.

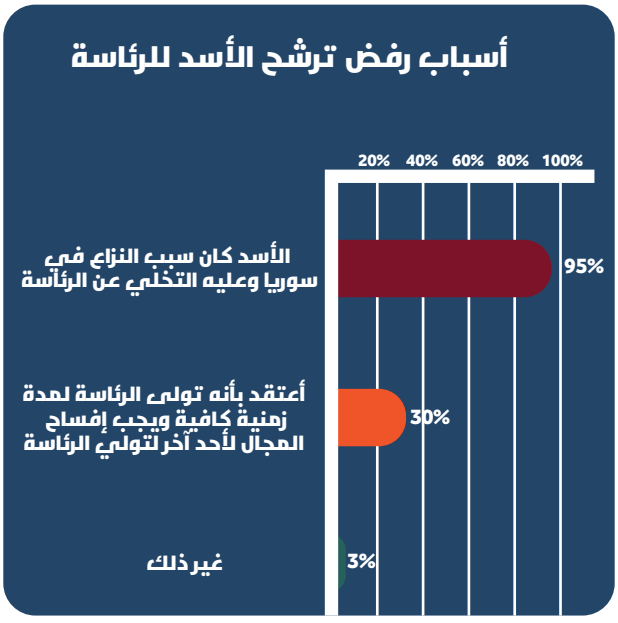

الجدير بالذكر هنا أن الغالبية العظمى من المشاركين قالوا بأنهم غير مطلعين على برنامج الأسد الانتخابي، كما أن أربعة أشخاص ممن قالوا بأنهم سيشاركون في الانتخابات أشاروا إلى أنهم سيقومون بانتخاب أي مرشح آخر غير الأسد بغض النظر عن برنامج ذلك المرشح الانتخابي.

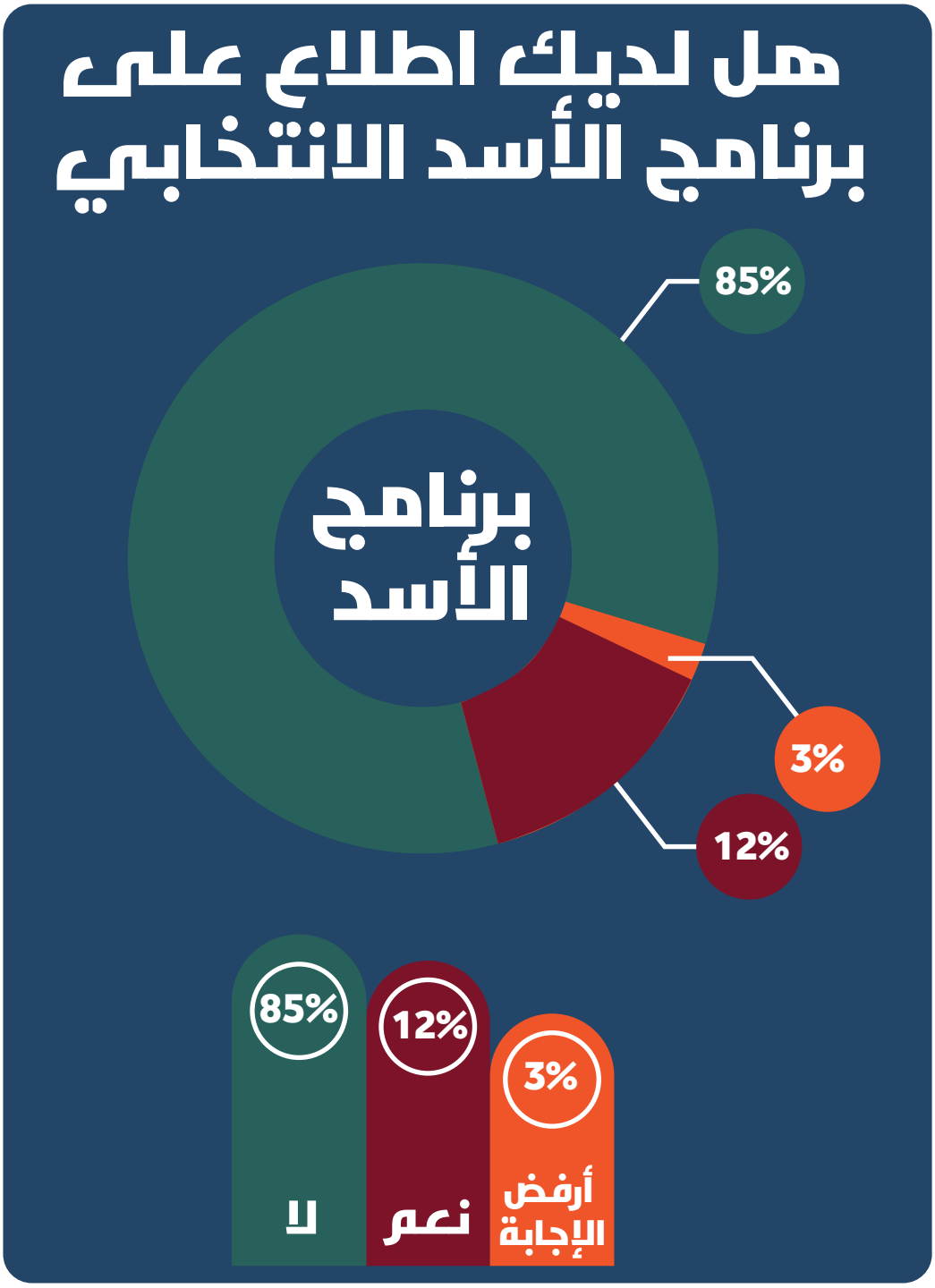

رابعاً- أثر الانتخابات على مسار الحل في سوريا:

أكد المجتمع الدولي مراراً أن حل النزاع في سوريا لا يمكن إطلاقاً أن يكون عسكرياً، وإنما حلاً سياسياً يشارك به السوريون بجميع انتماءاتهم السياسية والفكرية والدينية والعرقية، وقد رسم المجتمع الدولي مسار الحل السياسي في سوريا عبر العديد من القرارات الدولية، ففي العام 2012 صدر بيان جنيف 1 والذي تبنى ما كان يعرف آنذاك بخطة عنان (خطة البنود الستة) والتي كان من أهم ما جاء فيها ضرورة الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات العسكرية ووقف تحركات الجيش تجاه المناطق المأهولة بالسكان، كما أكدت الخطة على ضرورة الإفراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفياً بمن فيهم المعتقلون بسبب قيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

لاحقاً وفي العام 2015 صدر قرار مجلس الأمن رقم 2254 والذي يعتبر المرجع الرئيسي للحل السياسي، وقد رتب ذلك القرار الخطوات التي يجب اتباعها لإنهاء النزاع في سوريا، حيث أكد على ضرورة البدء بعملية سياسية بقيادة سوريا تيسرها الأمم المتحدة وذلك من خلال العمل أولاً على تحديد جدول زمني لصياغة دستور جديد للبلاد، على أن يتم بعد ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة عملاً بالدستور الجديد، وتحت إشراف الأمم المتحدة في بيئة آمنة ومحايدة تشمل جميع السوريين بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر، بعد ذلك وفي العام 2017 تم إقرار خارطة طريق للحل السياسي في سوريا بناء على القرارين الأمميين رقم 2254 لعام 2015 و2118 لعام 2013 المتضمن لبيان جنيف، وقد نصت خارطة الطريق تلك على العمل بالتوازي أو التوالي على أربعة ملفات وهي الحكم والدستور والانتخابات والبيئة الآمنة والمحايدة.

أولى الملفات التي تم بدء العمل عليها كان الدستور، حيث تم العمل على تشكيل لجنة تطّلع بمهمة صياغة دستور جديد للبلاد وتضم ممثلين عن كل من النظام السوري والمعارضة السورية والمجتمع المدني، إلا أن أعمال تلك اللجنة لم تكن محددة بجدول زمني كما هو منصوص عليه في القرار رقم 2254، وهو ما سمح للنظام السوري بالمماطلة وعرقلة جلسات اللجنة فيما يبدو على أنه محاولة لكسب الوقت لإجراء الانتخابات الرئاسية وفقاً للدستور السوري لعام 2012، وبالفعل لم تتمكن اللجنة من تحقيق أي تقدم ملموس في مهامها، كما أن أياً من خطوات الحل السياسي الأخرى المتمثلة بإطلاق سراح المعتقلين ووقف العمليات العسكرية وتأمين البيئة الآمنة والمحايدة لم يتم التطرق إليها.

هذا ويرى أربعة من الخبراء أن إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي سيؤثر سلباً على ملفات الحل السياسي الأخرى، فالنظام السوري سيزيد من تعنته بعد إجراء الانتخابات وسيعرقل أية جهود ترمي للمضي قدماً في مسار الحل، إذ أنه سيرفض الخوض في ملف الحكم وتشكيل هيئة حكم انتقالية، كما أنه لن يقوم باتخاذ أية إجراءات في سبيل إطلاق سراح المعتقلين أو الكشف عن مصيرهم، وحتى وإن تم التوصل لصياغة دستور جديد للبلاد فإن النظام سيرفض إجراء انتخابات رئاسية قبل انتهاء الولاية الرئاسية الجديدة، أما الخبير الخامس فقال بأنه يرى بعدم وجود تأثير لإجراء الانتخابات على غيرها من ملفات الحل السياسي فالملفات حسب تعبيره منفصلة عن بعضها البعض، أما المشاركون في الدراسة فقد قال غالبيتهم بأنهم يعتقدون أن إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت الحالي سيؤثر سلباً على بقية ملفات الحل السياسي.

هل تعتقد بأن إجراء الانتخابات سيؤثر على ملفات الحل السياسي الأخرى الدستور- ملف المعتقلين - محاربة الإرهاب

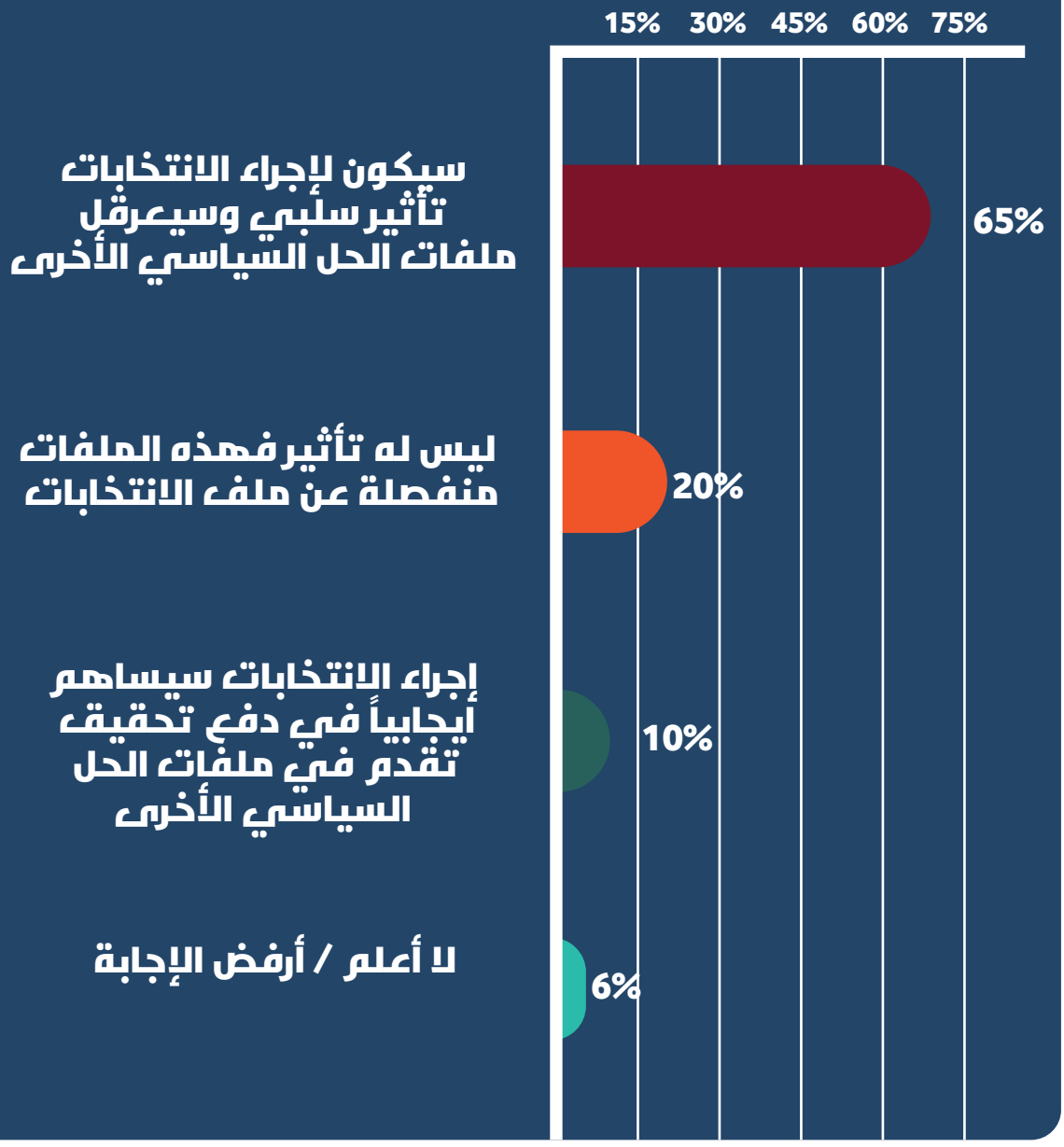

من جانب أخر يرى غالبية المشاركون في الدراسة والخبراء أن إجراء الانتخابات الرئاسية ونجاح الأسد سينعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والميدانية في داخل سوريا وسينتج عنه العديد من المشاكل، فما يزيد عن ثلثي المشاركين بالإضافة إلى الخبراء قالوا بأن ذلك سيؤدي لمزيد من التدهور على الصعيد الاقتصادي وانخفاض قيمة الليرة السورية وهو ما سيؤدي لزيادة صعوبة الأوضاع المعيشية للسوريين ويحد من قدرتهم على تأمين متطلبات معيشتهم اليومية، أيضاً فإن حوالي ثلثي المشاركين يرون بأن نجاح الأسد في الانتخابات سيؤدي لتصعيد في العمليات العسكرية في محاولة منه ومن داعميه للسيطرة على مزيد من الأراضي الخارجة عن سيطرته وهو ما سيزيد من حدة النزاع في سوريا، ومن المشاكل التي قد تحدث أيضاً كنتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وزيادة حدة النزاع اضطرار العديد من السوريين لترك مناطقهم وحدوث المزيد من موجات النزوح واللجوء.

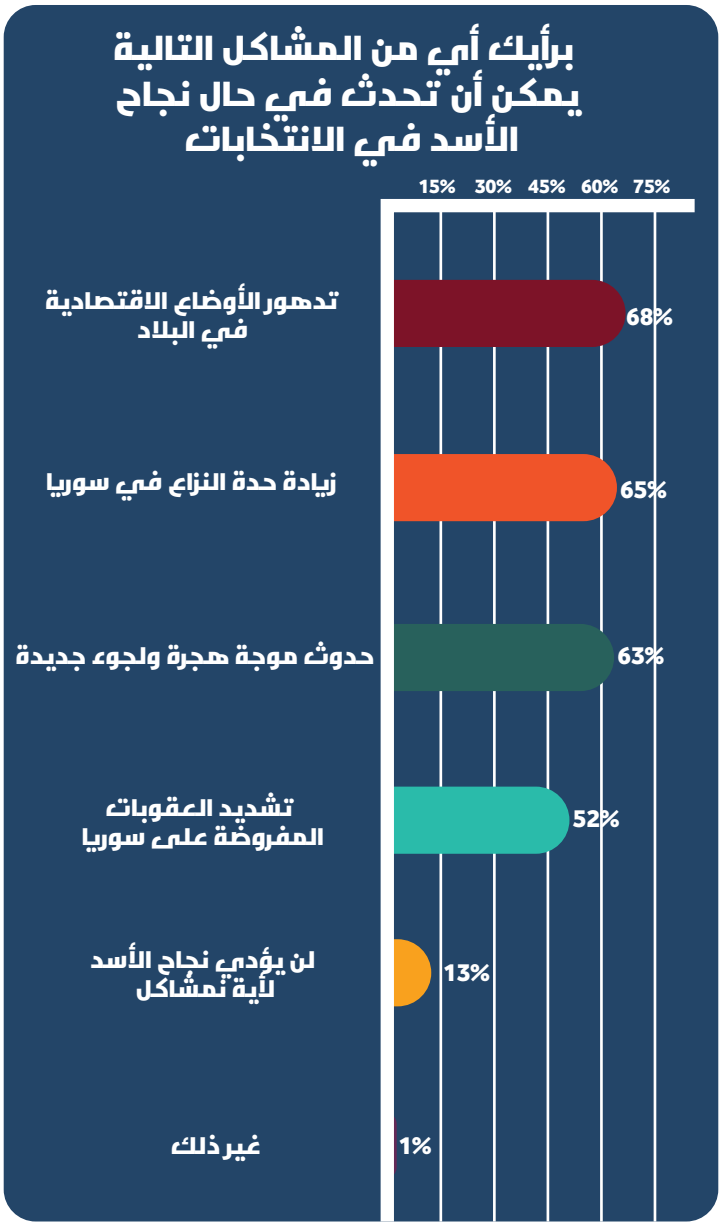

إن تفادي المشاكل سابقة الذكر يتطلب حسب رأي الخبراء قيام المجتمع الدولي بالضغط على النظام السوري وداعميه لتأجيل موعد الانتخابات الرئاسية، ريثما يتم العمل على تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة يشارك بها جميع السوريين بغض النظر عن مناطق إقامتهم، هذا وقد اختلف الخبراء لدى سؤالهم عما إذا كانوا يعتقدون أن مشاركة قوات سوريا الديمقراطية في الانتخابات الحالية ووجود مرشحين لها يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، حيث أكد اثنان منهما ذلك بالقول أنها تسيطر على ما يقارب ربع الأراضي السورية وبالتالي فإن مشاركتها ستساهم بكل تأكيد في تحقيق الاستقرار السياسي وستعطي الانتخابات التي سيجريها النظام نوعاً من الشرعية والمصداقية، في حين شكك خبير آخر في ذلك قائلاً بأن قوات سوريا الديمقراطية ليس لديها قبول شعبي في المناطق التي تسيطر عليها، كما قال أحد الخبراء أيضاً أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي بمشاركة قوات سوريا الديمقراطية نظراً لرفض الدول الداعمة لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة للانتخابات، وأما المشاركون في الدراسة فقد أشارت النسبة الأكبر منهم إلى أنهم يرون بضرورة مشاركة قوات سوريا الديمقراطية ووجود ممثلين عنها في الانتخابات.

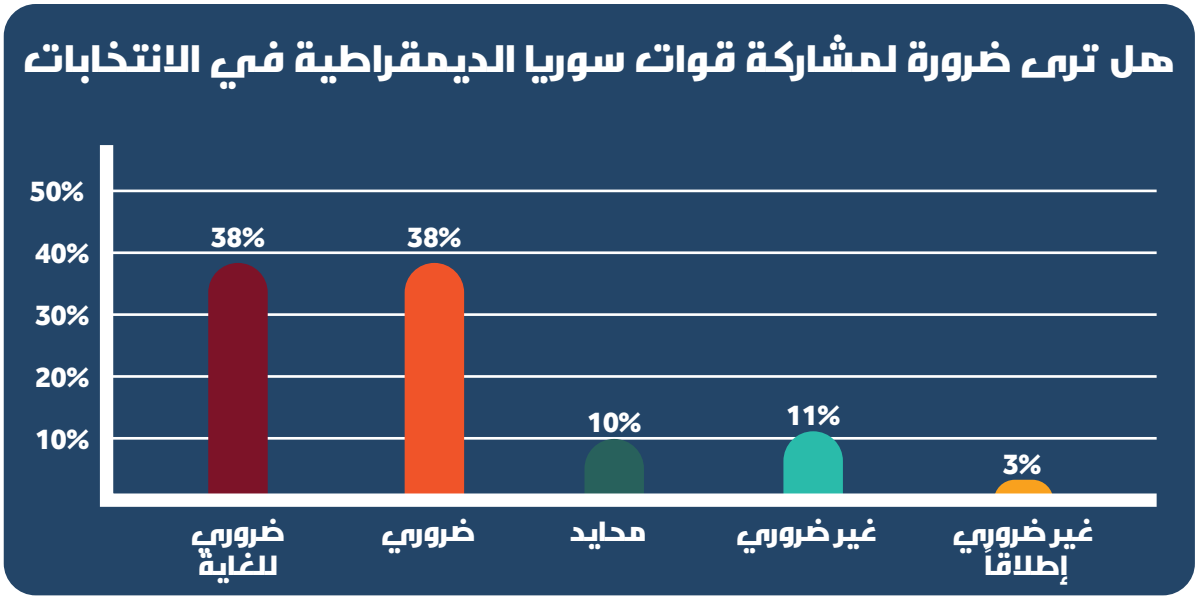

مـــاري للتنمية
Mari Development

الانتخابات الرئاسية بين الواقع وآراء السوريين

2021

info@maridevelopment.org
maridevelopment.org
Deir ez-Zor - syria